

بيان صحفي
٢٠ يونيو ٢٠١٣

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٠ يونيو ٢٠١٣ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٧٥% و ١٠,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٠,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٠,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين انخفاضاً شهرياً قدره ٠,١٦% خلال شهر مايو ٢٠١٣ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ١,٤٧% خلال شهر أبريل، ويعتبر هذا المعدل أقل من متوسط المعدلات الشهرية المسجلة خلال الأربعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣ والبالغ ١,٥٧%، و على الرغم من الانخفاض الشهري، ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام إلى ٨,٢٠% في مايو من ٨,١١% في الشهر السابق مدعوماً بتأثير فترة الأساس من العام الماضي. وفي ذات الوقت ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٨,٠٤% في مايو ٢٠١٣ من ٧,٤٧% في أبريل مدعوماً بتأثير فترة الأساس من العام الماضي، وذلك على الرغم من أن المعدل الشهري للتضخم الأساسي سجل صفر % في مايو ٢٠١٣ مقابل معدل قدره ٠,٩٧% في أبريل. وجاءت التطورات الشهرية في التضخم العام والتضخم الأساسي موازية على خلفية انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية على الرغم من الارتفاعات التي شهدتها أسعار بعض السلع الغير غذائية. ورغم انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع على خلفية التطورات العالمية الحالية، إلا أن احتمالية عودة الاختناقات في قنوات توزيع السلع بالأسواق المحلية، بالإضافة الى عدم مرونة آليات العرض قد تؤدي الى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم.

وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٢,٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢,٢% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١. ويأتي هذا الارتفاع مدعوماً ببيادر التعافي في قطاع التشييد والبناء والسياحة التي لم تكن كافية لتحديد أثر الانخفاض في قطاع الصناعة. وفي ذات الوقت وأخذاً في الاعتبار حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين منذ بداية ٢٠١١، فقد ظلت مستويات الاستثمار منخفضة. وبمنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تستمر المتغيرات السياسية الحالية في مصر والمنطقة العربية في التأثير على قرارات الاستهلاك والاستثمار وما لذلك من انعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الاقتصاد، فضلاً عن ذلك فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الإقتصاديات الناشئة. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مستقبلاً.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن التباطؤ في النمو الاقتصادي المحلي قد يُحد من المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم، إلا أن الفترة المقبلة قد تشهد زيادة في الضغوط التضخمية على خلفية ما سبق. وفي ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية، ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري تعد مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg